نقابة صحفيي كوردستان تعقد مؤتمرها العام الثاني في أربيل تحت شعار "من أجل ترسيخ حرية الصحافة، وضمان حقوق الصحفيين في كوردستان"

بهرا ـ أربيل

عقدت نقابة صحفيي كوردستان مؤتمرها العام الثاني للفترة من ٢٧–٢٩/١٢/٢٠٠٧ على قاعة الثقافة في أربيل، وعقد المؤتمر تحت شعار "من أجل ترسيخ حرية الصحافة وضمان حقوق الصحفيين في كوردستان"، برعاية السيد نجيرفان البارزاني رئيس حكومة إقليم كوردستان العراق.

وألقيت في حفل الافتتاح كلمات بالمناسبة أهمها كلمة رئيس برلمان كوردستان السيد عدنان المفتي وكلمة رئيس حكومة أقليم كوردستان العراق السيد نجيرفان البارزاني وكلمة نقابة الصحفيين العراقيين ألقاها السيد شهاب التميمي نقيب الصحفيين العراقيين وكلمة نقابة صحفيي كوردستان للسيد نقيب الصحفيين الكوردستانيين فرهاد عوني، كما تليت مجموعة من برقايات التهنئة التي وصلت للمؤتمر من مؤسسات ومرجعيات صحفية عربية وعالمية ومحلية.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر انتخاب هيئة الرئاسة وتشكيل ست لجان تخصصية هي كل من: "لجنة التقرير الاداري والمالي، لجنة الشكاوى، لجنة الدفاع عن حقوق الصحفيين، لجنة قانون تنظيم العمل الصحفي في كوردستان، لجنة قانون نقابة صحفيي كوردستان ولجنة التوصيات والبيان الختامي".

وتناول المؤتمرون على مدى أيام المؤتمر الثلاثة مختلف جوانب العمل الصحفي المهنية والادارية والميدانية وغيرها، حيث أقر المؤتمر آليات عمل جديدة من شأنها النهوض بواقع الصحافة وإنضاجها في الإقليم بما يخدم تطور المجتمع وترسيخ أسس العمل الديمقراطي وضمان حرية التعبير والرأي.

وأكد المؤتمرون الذين زاد عددهم عن ٣٥٠ مندوبا من مختلف مناطق إقليم كوردستان، أربيل ودهوك والسليمانية اضافة الى بغداد والموصل وكركوك، أكدوا على رفضهم لقانون العمل الصحفي الذي أقره برلمان الإقليم، لما يتضمنه من فقرات تحد من حريات العمل الصحفي الفردي والمؤسساتي، وطالب المؤتمر مراجعة مناقشة القانون مرة أخرى وتبديل الفقرات والمواد المشار اليها، وخاصة بعد عدم توقيع رئيس إقليم كوردستان على القانون حيث يعتبر غير نافذ.

وتم في الجلسة الأخيرة انتخاب مجلس جديد للنقابة اضافة الى انتخاب أعضاء لجنتي المراقبة والانضباط، حيث أقر المؤتمرون أن تكون العملية الانتخابية وفق القوائم، وفازت قائمة "ترسيخ حرية الصحافة في كوردستان" بالتزكية كونها القائمة المرشحة الوحيدة لانتخابات النقابة. وانتخب السيد فرهاد عوني نقيبا للصحفيين الكوردستانيين للدورة الجديدة والتي تمتد لثلاث سنوات، كما تشكل مجلس النقابة الجديد من تسعة أعضاء أصليين وثلاثة احتياط.

تجدر الاشارة الى ان مجموعة كبيرة من صحفيي شعبنا الكلداني السرياني الآشوري شاركوا في المؤتمر، ومنهم صحفيو المؤسسات الاعلامية للحركة الديمقراطية الآشورية.

وصدر عن المؤتمر بيان ختامي، جاء فيه:

تحت شعار "نحو ترسيخ حرية الصحافة وضمان حقوق الصحفيين في كوردستان" وبرعاية رئيس حكومة إقليم كوردستان وبحضور رئيس برلمان كوردستان وبمشاركة "٣٦٣ صحفيا" مندوبي أكثر من ٣٠٠٠ صحفي، عقد المؤتمر الثاني لنقابة صحفيي كوردستان في اربيل للأيام ٢٧– ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.

بدأ الافتتاح بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الصحافة، بعدها تليت رسائل السادة رئيس جمهورية العراق الفدرالي ورئيس اقليم كوردستان، والتي جاءت بمناسبة انعقاد المؤتمر.. بعدها ألقى الاستاذ عدنان المفتي كلمة برلمان كوردستان تلتها كلمة راعي المؤتمر الاستاذ نجيرفان البارزاني، وقدمت بعدها رسائل رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين IFJ السيد جيم بوبيلا ورسالة ايدن هرايت السكرتير العام للاتحاد الدولي وكلمة رئيس نقابة صحفيي بريطانيا ورسالة نائب رئيس اتحاد الصحفيين العرب سيف الشريفي.

بعدها ألقى السيد شهاب التميمي نقيب الصحفيين العراقيين كلمة بالمناسبة تلتها كلمة مجلس "صنف" الصحفيين الايرانيين وكلمة "جندرة" الصحفيين الايرانيين.. وفي الختام ألقى نقيب صحفيي كوردستان فرهاد عوني كلمة شكر فيها الحضور وتمنى للمؤتمر النجاح وهو في بداية أعماله، حيث اختتمت بعدها الجلسة الرسمية.

وفي الجلسة الثانية تم انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر.. وبعد استلام المهام وقراءة برنامج عملها، تم تشكيل لجان العمل، وتضمنت:

– لجنة تقييم التقرير العام والتقرير المالي.

– لجنة مراقبة قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ لنقابة صحفيي كوردستان.

– لجنة مراقبة قانون العمل الصحفي في كوردستان.

– لجة الشكاوى.

– لجنة الدفاع عن حقوق الصحفيين.

– لجنة القرارات والتوصيات والبيان الختامي.

وخصصت جلسات بعد ظهر اليوم الأول لمناقشة أعمال اللجان وإعداد تقاريرها.

أما اليوم الثاني للمؤتمر فخصص لمناقشة تقارير اللجان وعددها خمس لجان، حيث ناقش الحضور في أجواء ديمقراطية التقارير المعروضة مع الملاحظات والمقترحات والتوصيات التي تخدم مسيرة العمل الصحفي للمرحلة المقبلة.

وتضمن اليوم الثالث للمؤتمر قراءة تقرير لجنة القرارات والتوصيات والبيان الختامي للمؤتمر والذى استغرق مع المناقشات الفترة الصباحية بكاملها.

وكرست الجلسة الأخيرة في اليوم الثالث لانتخاب نقيب الصحفيين ومجلس النقابة ولجان المراقبة والتفتيش.. بحضور الحاكم "دارا محمد" من قبل رئاسة محكمة استئناف اربيل، حيث فتح باب الترشيح بعد أن اتفق الحضور على الانتخاب بطريقة القوائم من خلال التصويت على الطريقة المذكورة بدلا من طريقة الانتخاب الفردي.

بعدها أعلن الحاكم عن فتح باب الترشيح، وقدم الصحفي فرهاد عوني قائمة باسم "من أجل ترسيخ حرية الصحافة في كوردستان" والتي ضمت (٢٠) صحفيا.

وأتيح المجال للحضور لتقديم قوائم أخرى بهدف الانتخاب فيما بينها.. في الختام فازت قائمة "من أجل ترسيخ حرية الصحافة في كوردستان" والتي ضمت الأسماء التالية:

1– فرهاد عوني – نقيب.

2– مصطفى صالح كريم – عضو.

3– بهجت هروري – عضو.

4– شوان داودي – عضو.

5– حامد محمد علي – عضو.

6– أكد مراد – عضو.

7– زيرك كمال – عضو.

8– أنور حسين – عضو.

9– جمال حسين – عضو.

والاحتياط كل من:

1– شوان هورامي.

2– اوميد خليفة.

3– جنان بولص.

لجنة المراقبة:

1– قاسم شيرواني.

2– غريب شيخ رؤوف.

3– حيدر جميل.

4– سوزان يوخنا يوسف/ احتياط اللجنة.

لجنة الدفاع عن حقوق الصحفيين:

1– آكو محمد.

2– هيوا مصطفى.

3– آنو جوهر.

4– مظفر عبد الوهاب/ احتياط اللجنة.

هذا واختتم المؤتمر بإعلان البيان الختامي.

أربيل ٢٩–١٢–٢٠٠٧

إرتفاع عدد الصحافيين القتلى بنسبة ٢٤٤٪ في خمسة أعوام

بهرا ـ وكالات

رصدت منظمة "مراسلون بلا حدود" تدهور أحوال الصحافة وحرية التعبير دوليًا خلال العام المنصرم بالأرقام، قائلة إنه شهد مقتل ٨٦ صحافيًا ــ على الأقل ــ في شتى أنحاء العالم، ومقتل ٢٠ معاونا إعلاميًا، واختطاف ٦٧ صحافيًا وتهديد أو الاعتداء على ١٥١١ صحافيًا، إضافة إلى فرض الرقابة على ٥٢٨ وسيلة إعلام.

وأضافت أنه منذ العام ٢٠٠٢، يزداد هذا العدد باستمرار، وفي غضون خمسة أعوام مضت، انتقل من ٢٥ إلى ٨٦ مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٢٤٤٪، وبالعودة إلى العام ١٩٩٤ لنقع على عدد يفوق هذا الرقم. ففي خلال هذا العام، صرع ١٠٣ صحافيين، سقط نصفهم تقريبًا في الإبادة الجماعية في رواندا، فيما وقع عشرون منهم ضحية الحرب الأهلية في الجزائر ولقي عشرة حتفهم في يوغوسلافيا السابقة، أما في العام ٢٠٠٧ فلقي نصف الصحافيين المقتولين حتفهم في العراق.

وقارن تقرير المنظمة ما جرى خلال العام المنصرم ٢٠٠٧ بالعام ٢٠٠٦:

مقتل ٨٥ صحافيًا مقتل ٣٢ معاونًا إعلاميًا اعتقال ٨٧١ صحافيًا اختطاف ٥٦ صحافيًا تهديد أو الاعتداء على ١٤٧٢ صحافيًا فرض الرقابة على ٩١٢ وسيلة إعلام..

مجازر الصحافيين

وعقبت منظمة مراسلون بلا حدود على هذا التدهور بقولها إنه "ما من دولة عرفت هذا العدد الهائل من شهداء الصحافة بقدر العراق، فمنذ الغزو الأميركي في آذار ٢٠٠٣، لقي ٢٠٧ عاملين محترفين في القطاع الإعلامي حتفهم على الأقل علمًا بأن أيًا من الحرب في فيتنام، والنزاع في يوغوسلافيا السابقة، والمجازر في الجزائر، والإبادة الجماعية في رواندا، قد حصد هذا العدد من الضحايا في القطاع الإعلامي".

وأضافت "لا بدّ للسلطات العراقية والأميركية – التي أعلنت مسؤوليتها عن أعمال عنف خطيرة ارتكبتها ضد الصحافيين – من أن تتخذ التدابير الكفيلة بوضع حد لهذا العنف. فلا يسقط الصحافيون العراقيون ضحايا رصاصات طائشة وإنما نتيجة لاستهداف متعمّد تخطط الجماعات المسلحة له. ومع أنه يتعذّر على الحكومة القضاء على العنف المستشري في البلاد مرة واحدة، إلا أنها تستطيع توجيه رسالة صارمة إلى القاتلين ببذل قصارى جهدها للبحث عنهم وإحالتهم أمام القضاء".

ومضت المنظمة قائلة في تقريرها "لم تشهد الصومال وباكستان هذا العدد من القتلى من الصحافيين منذ عدة أعوام. فلا تزال الصومال تشبه الغرب الأقصى الذي يسيطر قانون الأقوى عليه محوّلا وسائل الإعلام إلى فرائس سهلة. وفي باكستان، يقع الصحافيون بين النيران المتداخلة للجيش والجماعات الإسلامية والمنظمات الإرهابية فيما يتمثل الخبر السار الوحيد هذا العام بعدم اغتيال أي صحافي في هذه الدولة للمرة الأولى منذ ١٥ عامًا نظرًا إلى عملهم في كولومبيا".

تجدر الإشارة إلى أن كل الصحافيين الذين لاقوا حتفهم في العراق (٤٧ ضحية) هم عراقيو الجنسية باستثناء مراسل روسي. ويعمل معظمهم في وسائل إعلام عراقية وقد وقعوا ضحية الاغتيالات المستهدفة. ومع أنه غالبًا ما يصعب تحديد دافع هذه الجرائم بدقة، إلا أنه دائمًا ما يكون مرتبطا بعمل الضحايا أو طبيعة المؤسسة الإعلامية التي يتعاونون معها. فتستهدف الجماعات المسلحة الصحافيين العاملين في وسائل إعلام مقرّبة من تيار ديني مختلف عن تيارها فضلا عن أولئك الذين يعملون لحساب مؤسسات إعلامية أجنبية أو تتلقى التمويل من مصادر أجنبية.

واللافت هنا أن السلطات لا تسعى إلى إصلاح الوضع محافظة على جمود مقلق. فلم تجد الحكومة العراقية إلى الآن أي وسيلة للرد بفعالية على أعمال العنف هذه. ومن المقترحات النادرة التي تقدّم قادة البلاد بها، نذكر السماح للصحافيين بالتسلح بدورهم ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم في حال تعرّضوا لأي هجوم...

في الصومال (٨ قتلى)، تخللت موجة من الاعتداءات غير المسبوقة أحد الأعوام الأكثر دموية منذ عشر سنوات أقدم في خلاله المتمرّدون الإسلاميون على تهديد قوى الحكومة الانتقالية وحليفها الأثيوبي. وفي هذا السياق، تتفادى الصحافة الأجنبية التوجه إلى إحدى أخطر الدول في العالم فيما يقع الصحافيون الصوماليون المتمركزون على الجبهة ضحية العنف والفوضى.

لقي نصف الصحافيين الثمانية المقتولين في العام ٢٠٠٧ حتفهم في اغتيالات مستهدفة اقترفها قاتلون مأجورون مع الإشارة إلى أن ثلاثة منهم كانوا شخصيات بارزة في القطاع الإعلامي شأن أحد مؤسسي إذاعة القرن الأفريقي راديو هورن أفريك Radio HornAfrik، وكاتب مشهور هو أيضًا مدير مجموعة شابيل للإعلام Shabelle Media. ومنذ وقوع هذه الاغتيالات، بدأ معظم المسؤولين عن وسائل الإعلام المستقلة بمغادرة البلاد خوفًا من أن يكونوا التالين على اللائحة. ونظرًا إلى الوضع السائد، من البديهي أن يخشى صحافيو مقديشو أن تتحول مدينتهم إلى "بغداد صغيرة".

حرية الصحافة

تفسّر الاعتداءات الإنتحارية والمواجهات العنيفة بين الجيش والإسلاميين جزئيًا ارتفاع عدد القتلى من الصحافيين في العام ٢٠٠٧. ويرد محمد عارف من قناة آري وان ورلد Ary One World من بين الضحايا الـ ١٣٣ للاعتداء الإنتحاري الذي استهدف المعارضة بناظير بوتو في تشرين الأول/أكتوبر في كراتشي. وفي نيسان/أبريل، أودى انتحاري أراد اغتيال أحد الوزراء بحياة ٢٨ شخصًا من بينهم المصور المستقل الشاب محبوب خان.

وفي حزيران/يونيو، لقي نور حكيم من الصحيفة الصادرة بالأوردو باكستان ونائب رئيس نقابة الصحافيين العاملين في المناطق القبلية مصرعه في اعتداء ارتكب في منطقة باجاور القبلية (شمال غرب البلاد). أما المصوّر في تلفزيون دي أم ديجيتال DM Digital TV جاويد خان فقتل فيما كان يغطي اقتحام القوى الأمنية للمسجد الأحمر في إسلام أباد في تموز/يوليو.

في سريلانكا (٣ قتلى)، ترافق اشتداد المواجهات بين القوى الأمنية ونمور التاميل بحرب وسخة قادها العسكريون وشبه العسكريين ضد الصحافيين التاميل ولا سيما في جفنا. وفي العام ٢٠٠٧ أيضًا، تعرّضت صحيفة أثيان Uthayan للاستهداف بشكل خاص: فقد اغتيل صحافي شاب يعمل فيها واختطف سكرتير تحريرها. وتجدر الإشارة إلى مقتل مراسلين آخرين في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة.

وفي إريتريا (ضحيتان) التي ترد في المرتبة الأخيرة من التصنيف العالمي لحرية الصحافة، توفي الصحافي فسهاي يوهانس المعروف بجوشوا في السجن. ويبدو أن هذا الصحافي الذي يعدّ من أبرز الوجوه الثقافية في البلاد قد توفي في بداية العام ٢٠٠٧ نتيجة لظروف اعتقاله المضنية. وبعد بضعة أشهر، مات الصحافي باولوس كيدان من الإنهاك على بعد بضعة كيلومترات من الحدود مع السودان فيما كان يسعى إلى الفرار من البلاد لأنه لم يتمكن من احتمال فكرة احتجازه وتعرّضه للتعذيب في العام السابق.

ورصدت المنظمة تراجع عدد القتلى من المعاونين الإعلاميين ("المرشدين"، المترجمين، الفنيين، رجال الأمن، إلخ.) في العام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام السابق (٢٠ في العام ٢٠٠٧ مقابل ٣٢ في العام ٢٠٠٦).

محاكمات وملاحقات

لا يزال نحو ٩٠ في المئة من اغتيالات الصحافيين فالتًا من العقاب كليًا أو جزئيًا. وغالبًا ما تراهن حكومات الدول التي قتل الصحافيون فيها على الوقت والنسيان لحماية القاتلين من أي عقوبة. إلا أن مراسلون بلا حدود تتحدى هذا الواقع باستمرارها في التعبئة سنة تلو الأخرى، في سبيل قضايا سابقة.

في العام ٢٠٠٧، نددت المنظمة، بعد مرور تسعة أعوام على الوقائع، بالتصرّف المشين للسلطات في بوركينا فاسو التي أعلنت عدم وجود وجه لإقامة الدعوى في مقتل الصحافي نوربرت زونغو بالرغم من وجود أدلة فاضحة ضد عناصر الحرس الرئاسي. كذلك، أدانت المنظمة بشدة القيود المفروضة على التحقيق في مقتل مراسلها ديدا هيدارا في غامبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ علمًا بأن السبيل الأكثر جدية في هذه القضية يؤدي أيضًا إلى أروقة القصر الرئاسي.

فضلاً عن ذلك، طالبت مراسلون بلا حدود بتوسيع صلاحية المحكمة الدولية التي يفترض بها النظر في اغتيال رئيس الوزراء السابق للدولة اللبنانية رفيق الحريري لتطال كل الاغتيالات المرتكبة في البلاد منذ العام ٢٠٠٤ من بينها الاغتيالين اللذين استهدفا جبران تويني و سمير قصير في العام ٢٠٠٥.

وعقبت "مراسلون بلا حدود" على الأمر قائلة "إن مكافحة الإفلات من العقاب الذي يستفيد قاتلو الصحافيين منه أساسية. ومن المفترض أن يشهد العام ٢٠٠٨ محاكمتين، محاكمة قاتلي هرانت دينك في تركيا ومحاكمة قاتلي آنا بوليتكوفسكايا في روسيا. فلا بدّ من حل هاتين الجريمتين المرتكبتين على أبواب أوروبا بطريقة مثالية وإنزال أشد العقوبات بالمنفذين والآمرين على حد سواء لأن مستقبل الصحافيين، ليس الأتراك والروس وحسب بل أيضا كل الذين يجرون تحقيقات حساسة في دول خطرة، يتوقف جزئيا على نتيجة هاتين المحاكمتين.

تعرّض مدير المجلة التركية – الأرمنية أغوس Agos هرانت دينك للقتل في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في أحد شوارع اسطنبول. ويبدو أن قاتليه هم ناشطون وطنيون أتراك من المفترض أن تبدأ محاكمتهم في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لتحميل المسؤوليات في هذه القضية وإجلاء التواطؤات المحتملة بين عناصر القوى الأمنية.

أما محاكمة قاتلي آنا بوليتكوفسكايا فننتظرها بفارغ الصبر. وفي منتصف العام الانتخابي – من المتوقع أن تجري الانتخابات الرئاسية في ٢ آذار/مارس –، يتوجّب على روسيا وضع حد للائحة الاغتيالات الطويلة التي تودي بحياة الصحافيين ولا تزال منزّهة عن أي عقاب. الواقع أن ١٨ صحافيا قد تعرّضوا للقتل منذ انتخاب فلاديمير بوتين في آذار/مارس ٢٠٠٠. وليس اغتيال آنا بوليتكوفسكايا إلا الأخير في اللائحة التي تم إجلاء اغتيال واحد منها وحسب وأحيل الفاعلون إلى القضاء.

روسيا والصين

في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تعرّض ١٣٥ صحافيًا للسجن في العالم مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لم يتبدل منذ بضعة أعوام. فسرعان ما يستبدل الصحافيون المحررون بمعتقلين جدد. وفي المجموع، حرم ٨٨٧ صحافيًا من حريتهم في خلال العام ٢٠٠٧. وقد شهدت باكستان أكبر عدد من اعتقالات الصحافيين الذي بلغ ١٩٥، تليها كوبا مع ٥٥ اعتقالا وإيران مع ٥٤.

"لا تزال ثلاثين حكومة تقريبًا في العالم ماضية في زج الصحافيين الذين يزعجونها في السجن. فيتسلّح هؤلاء القادة المنتمون إلى زمن آخر بالسجن كإجابة وحيدة على الانتقادات التي يوجهها رجال ونساء الصحافة إليهم. لذا، نطالب بالإفراج الفوري عن ١٣٥ صحافيًا معتقلين في سجون العالم".

ومضت المنظمة في تقريرها قائلة : "إن تهديد الاعتقالات، يضاف تهديد عمليات الاختطاف. فقد ازداد عدد الرهائن من الصحافيين في العام ٢٠٠٧. وفي العراق وأفغانستان، بات الاختطاف ممارسة رائجة أقدم الخاطفون على تصفية عدة صحافيين في خلالها. فلا بدّ للحكومات من أن تكافح هذه الظاهرة بإحالة المسؤولين عنها أمام القضاء".

لا تزال الصين (٣٣ صحافيًا معتقلاً) وكوبا (٢٤) تعتبران أكبر سجون العالم للعاملين المحترفين في القطاع الإعلامي منذ أربعة أعوام. فتتولى حكومتا بكين وهافانا إخلاء سبيل الصحافيين بالتقطير في نهاية عقوبتهم لتسارعا إلى استبدالهم بغيرهم.

في آذربيجان، تعرّض سبعة صحافيين جدد للاعتقال في العام ٢٠٠٧، ما أدى إلى ارتفاع عدد المعتقلين إلى ثمانية. ولا شك في أن هذا الوضع الجديد السائد في البلاد يعكس تدهور حرية الصحافة وتشدد السلطات تجاه الصحافيين الأكثر انتقادًا.

أحوال الإنترنت

وإلى جانب الصحافيين الـ ١٣٥ المسجونين، لا بدّ من إضافة ٦٥ مخالفًا إلكترونيًا معتقلين لتعبيرهم على شبكة الإنترنت. وتحتفظ الصين بالصدارة في هذا السباق إلى القمع بزجها ٥٠ مخالفًا إلكترونيًا وراء القضبان. ولا يزال ثمانية منهم معتقلين في فييتنام. أما في مصر، فقد حكم على متصفح الإنترنت الشاب كريم عامر بالسجن لمدة أربعة أعوام لإقدامه على التحريض على كراهية المسلمين وانتقاد رئيس الدولة حسني مبارك على موقع الحوار المتمدن.

لا يشكل السجن الوسيلة الوحيدة لحرمان الصحافي من حريته. ففي العام ٢٠٠٧، تعرّض ٦٧ عاملاً محترفًا في القطاع الإعلامي على الأقل للاختطاف في ١٥ دولة. ويبقى العراق أكثر المناطق خطورة في هذا المجال نظرًا إلى اختطاف ٢٥ صحافيًا منذ بداية العام ٢٠٠٧ وتصفية ١٠ رهائن. وفي أفغانستان، قتل الخاطفون معاوني الصحافي الإيطالي دانييللي ماستروجياكومو المختطفين في آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي باكستان، تعرّض خمسة صحافيين للاختطاف بعضهم على يد القوى الأمنية نفسها قبل إطلاق سراحهم سالمين معافين.

لا يزال ١٤ صحافيًا على الأقل محتجزين حاليًا كرهائن في العراق.

تسعى بعض الحكومات شأن حكومات الصين وبورما وسوريا إلى تحويل الإنترنت إلى شبكة داخلية تقتصر على التبادلات داخل البلاد بين الأفراد المفوّضين قانونا. وقد شهد العام ٢٠٠٧ إقفال أو تعليق ٢٦٧٦ موقعًا إلكترونيًا على الأقل في العالم مع الإشارة إلى أن غالبية هذه المواقع تتمثل بمنتديات للنقاش.

وقعت أعنف موجة من الرقابة قبل المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني وفي خلاله، ما أدى إلى حظر ٢٥٠٠ موقع ومدونة ومنتدى في غضون بضعة أسابيع. وقد برزت سوريا أيضا في هذا المجال بحجبها أكثر من مائة موقع إلكتروني وخدمة للإنترنت في نهاية العام ٢٠٠٧. فبات يستحيل بلوغ الشبكة الاجتماعية فايسبوك Facebook وخدمة البريد الإلكتروني هوتمايل Hotmail والبرمجيات الهاتفية سكايب Skype لأن حكومة دمشق تتهمها بتسلل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إليها.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي خلال تظاهرات الرهبان البورميين، سعى المجلس العسكري الحاكم في رانغون إلى قطع سيل المعلومات الخارجة من البلاد عبر الإنترنت بمنع ولوج الشبكة بكل بساطة. ومن المواقع المنتقدة للنظام، امتدت الرقابة إلى كل وسائل الإعلام: آلات التصوير، والهواتف الجوّالة، وغيرها.

"في بعض الدول، تخضع شبكة الإنترنت للرقابة بقدر الصحافة التقليدية. وتعدّ الصين أهم فارضي الرقابة على الوب في العالم. فتثبت الشرطة الإلكترونية جموحًا مقلقًا قبل أي حدث سياسي مهم. وفي العام ٢٠٠٧، نشط فارضو الرقابة بشكل خاص في الأشهر السابقة لافتتاح مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، حاجبين حوالى ٢٥٠٠ موقع ومدوّنة معظمهم سياسي الطابع .